مذكرة توجيهية
بشأن حماية وتعزيز الفضاء المدني

موجز تنفيذي

سبتمبر 2020

هذا المستند هو ترجمة غير رسمية للنسخة الإنجليزية.

الأمم المتحدة

موجز تنفيذي

" يصبح المجتمع أقوى وأكثر مرونة عندما يكون بوسع المرأة والرجل القيام بدور ذي مغزى في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهما، بما في ذلك عن طريق الحصول على المعلومات، والدخول في حوار، والتعبير عن المعارضة، والانضمام معا للتعبير عن آرائهما. "
الأمين العام أنطونيو غوتيريش - نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان

إذ يحتفل ميثاق الأمم المتحدة بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشائه، تسعى المذكرة التوجيهية الحالية إلى إلقاء الضوء على كيفية الوفاء بوعده الوارد في **"نحن الشعوب"**. وكما اعترف مؤسسو الأمم المتحدة، فإن التنمية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان أمور مترابط ، وتعتمد على مشاركة الجمهور والمجتمع المدني مشاركة مجدية وشاملة وآمنة. وتتجلى هذه الرؤية في نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، الذي حدد فيه تعزيز الفضاء المدني والمشاركة كمجال مواضيعي رئيسي. وتتطلب المشاركة المجدية حيزا مدنيا مفتوحا، أي:

- الآليات الفعالة التي تدخل مختلف المجتمعات والمجموعات في المناقشات المتعلقة بالسياسات
- قنوات آمنة ومشهد إعلامي حيوي ومتنوع يمكّن من بث المظالم بالطرق السلمية
- الظروف التي تتيح للناس حرية التنظيم للعمل الجماعي

وهناك **صلات قوية بالتنمية**، تتجلى في الأهمية الممنوحة للمشاركة والتعهد "بعدم ترك أحد وراءه" في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، **وفي المنع**؛ بل إن المحاولات المتكررة لتقييد الفضاء المدني - على الصعيدين القانوني والسياسي ومن خلال الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان - كثيرا ما كانت في الواقع مقدمة لتدهور أوسع نطاقا، وهي بالتالي علامات إنذار مبكر فعالة.

لقد اكتسبت الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة للجهود الرامية إلى حماية وتوسيع الفضاء المدني **أهمية ملحة جديدة في ضوء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)**. إن الوصول إلى المعلومات وتدفقها بحرية، والحيز المفتوح للمناقشة، والتعبير عن وجهات نظر مختلفة، وحماية الأصوات المتنوعة والمعارضة، هي أمور أساسية للاستجابة الفعالة والمستدامة للوباء.

الشكل 2 سينتج عن الفضاء المدني المفتوح مجموعة متنوعة من النتائج الأفضل

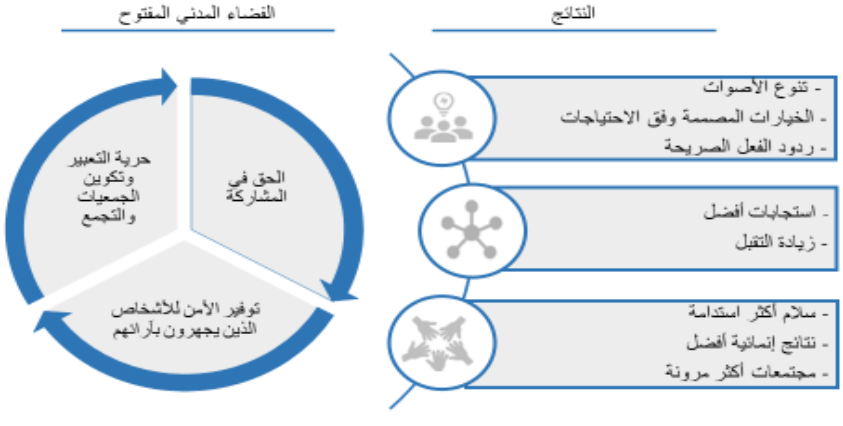

المعلومات. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه عدم مساواة في الوصول إلى الإنترنت، كما أن التكنولوجيات الرقمية قد وسعت إمكانيات الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لرصد النقاش ومراقبته وتقييد الحوار وتخويف الأصوات الناقدة ومضايقتها، بما في ذلك من خلال الانتقام من المتعاونين مع الأمم المتحدة وإتاحة المجال لحملات التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية والهجمات والتخويف.

وفي الوقت الذي تتخذ فيه الدول والجهات الفاعلة الخاصة قرارات تحدد كيفية عمل الفضاء الحاسوبي المباشر ، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في ضمان توجيه القيم المشتركة واحترام حقوق الإنسان إلى بنيتها وتصميمها.

والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في دعم الفضاء المدني يدور حول "البرامج الثلاث"

1. **المشاركة**: كفالة مشاركة المجتمع المدني الشاملة والمتنوعة والآمنة والمستقلة والمفيدة **في صنع القرار**، تمشيا مع جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، والدعوة إلى **مشاركة** المجتمع المدني الشاملة والآمنة والمفيدة **في العمليات الحكومية** الدولية للأمم المتحدة.

2. **الحماية**: المساهمة في **حماية الجهات الفاعلة** في المجتمع المدني المعرضة للخطر (بما في ذلك من أعمال التخويف والانتقام بسبب تعاونها مع الأمم المتحدة).

3. **التعزيز**: تشجيع الفضاء المدني المفتوح، بما في ذلك الأطر القانونية وأطر السياسة العامة التي تيسر النقاش على شبكة الإنترنت وخارجها وتسمح للمجتمع المدني بالتنظيم بحرية.

وكما يتضح بجلاء خلال الجائحة، فإن للتكنولوجيات الجديدة تأثيرا متزايدا على المجال المدني. ويزداد وصول الناس إلى المعلومات والنقاش والتعبئة والتنظيم والاحتجاج على منصات الإنترنت. فالتكنولوجيات الرقمية تنطوي على إمكانات هائلة لتعزيز وتنويع مشاركة الجمهور وضمان الحصول على

ماذا نعني بالفضاء المدني؟

ماذا نعني بالفضاء المدني؟ إن الفضاء المدني هو البيئة التي تمكن الناس والمجموعات من المشاركة بشكل مفيد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم. فالدول تشكل المجال القانوني والحيز السياسي الذي يعبر فيه الناس عن وجهات نظرهم والتجمع وتكوين الجمعيات والدخول في حوار فيما بينهم ومع السلطات فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياتهم: من نوعية الخدمات الأساسية إلى تحسين المؤسسات واحترام الحريات الأساسية. ولابد أن تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قادرة على التعبير عن نفسها بحرية وبأمان كامل، وإحداث التغيير سلمياً وفعّالاً. وأي قيود تفرض على هذا المجال يجب أن تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التعزيز

- تشجيع **المشاركة الفعالة لمختلف الفئات في صنع القرار على الصعيد الوطني**، وتحديد الثغرات في المشاركة ومعالجتها، بغية ضمان إشراك الأشخاص المعرضين لخطر عدم الاستماع في المناقشات التي تؤثر على حياتهم.
- **تعزيز إدراج الفضاء المدني كنتيجة إنمائية في الأطر المؤسسية**، وتقديم المساعدة السياسية والتقنية والمساعدة في بناء القدرات إلى النظراء الوطنيين.
- التكلم ضد القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات **عبر شبكة الإنترنت وخارجها**، إن لم تكن متسقة مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تعزيز **السرد الإيجابي للمجتمع المدني وإسهاماته**، وتعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها الجهة الداعية إلى عقد الاجتماعات.
- في سياق **التجمعات السلمية**، دعم الحق في التجمع السلمي وحق الصحفيين في تغطية الاحتجاجات بأمان، مع السعي في الوقت نفسه إلى التحاور حول الأسباب الجذرية. **تمكين الحوار والوساطة**.
- دعم وتيسير **حصول** المجتمع المدني مباشرة **على الأموال**.

الحماية

- وضع **الضحايا في المركز** بتلبية احتياجاتهم العاجلة من الحماية بالتشاور مع الضحايا و/أو أسرهم وممثليهم، والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى بشأن استجابات الحماية.
- **إدراك** السياقات التشريعية والمؤسسية والسياسية والفئات المعرضة للخطر **وزيادة الوعي بها**، وهو أمر أساسي لتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- وضع **استجابة** للحماية تستند إلى بروتوكولات **وإجراءات متابعة واضحة**.
- متابعة البلاغات والتوصيات الفردية المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل والتي قدمتها **الهيئات المنشأة بمعاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة**.
- الاستناد في الردود **إلى الموافقة المستنيرة والسرية ومبدأ "عدم إلحاق الضرر"** مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للضحايا في مجال الحماية.
- إيلاء اهتمام خاص للادعاءات المتعلقة **بالترهيب والأعمال الانتقامية** ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع هذه الادعاءات ومتابعتها لتعاونها مع الأمم المتحدة.

المشاركة

- وضع سياسات متاحة للجمهور بشأن **الوصول إلى المعلومات**، وتبادل المعلومات باللغات المحلية، واستخدام قنوات اتصال ميسرة ومناسبة.
- وضع السياسات والدعوة إليها بشأن **المشاركة الفعالة في عمليات** الأمم المتحدة وشراكاتها؛ وتقييم فعالية قنوات المشاركة بانتظام؛ وتمكين حلقات التغذية الراجعة للمجتمع المدني.
- **استخدام المنابر الإلكترونية والرقمية المأمونة والسهلة الاستعمال** من أجل المشاركة الفعلية لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- الوصول إلى **مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني**، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص **الذين هم عرضة لخطر التخلف عن الركب**.
- وضع سبل أمام المجتمع المدني **لمواجهة القيود المفروضة** على المشاركة والحصول على المعلومات.
- دعم مشاركة المجتمع المدني الشاملة في **منتديات الأمم المتحدة الحكومية الدولية** على أساس معايير واضحة وميسرة ومتساوية وموضوعية للاعتماد والتسجيل.